بلينكن يدافع عن الانسحاب من أفغانستان بعد اتهامه بـ«الخيانة»

«طالبان» : أمريكا بلد كبير يجب أن يكون قلبها كبيراً

بلينكن متحدثاً أمام لجنة من الكونغرس عبر الشاشة

مسلحون من طالبان

عواصم – «وكالات» : دافع وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن أمام الكونغرس عن الانسحاب الفوضوي من أفغانستان الذي وصف بأنه «كارثة تاريخية و»استسلام غير مشروط».

وبلهجة حازمة لم يسبق ان استخدمها هذا الدبلوماسي البشوش حتى الآن، رد بلينكن على الاتهامات حول عدم الاستعداد بشكل كاف للانسحاب التي أتى بعضها من صفوف المعسكر الديموقراطي أيضاً. وشن هجوماً مضاداً بتحميله الرئيس السابق دونالد ترامب المسؤولية الكبرى عن الوضع.

وقال خلال جلسة في مجلس النواب الأمريكي «لقد ورثنا مهلة لكننا لم نرث خطة».

ورأى أن الرئيس جو بايدن لم يكن لديه خيار آخر عند دخوله البيت الأبيض مطلع العام 2021 «إلا وضع حد للحرب أو الانخراط في تصعيد. حركة طالبان كانت أقوى عسكرياً من أي وقت مضى» منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي تقف وراء التدخل الغربي في أفغانستان، في حين أن عديد القوات الأمريكية على الأرض كان الأدنى أيضاً.

والسبب في ذلك الاتفاق المبرم بين إدارة ترامب وحركة طالبان الذي نص على الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان والافراج عن خمسة آلاف متمرد.

وكان بايدن أبدى منذ فترة طويلة عزمه على إنهاء أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة، فأبقى الرئيس الديموقراطي على الانسحاب الذي بادر إليه سلفه الجمهوري. وأكد بلينكن أنه من دون هذا الاتفاق «لم يكن لينجزه بالضرورة وفقاً لهذا الجدول الزمني».

وتلقى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان دعماً من جزء كبير من الطبقة السياسية الأمريكية إلا أن إنجازه تعرض للانتقاد من كل الأطراف بعدما تحول إلى كارثة فعلية مع عودة حركة طالبان إلى الحكم بعدما طردت من السلطة قبل 20 عاماً، قبل أن ينسحب آخر الجنود الأمريكيين من كابول.

واضطرت الولايات المتحدة على عجل، إلى إقامة جسر جوي لاجلاء الأجانب والأفغان الذين قد يواجهون حملات انتقامية من حركة طالبان. وقتل 13 عسكرياً أمريكياً في هجوم شنه تنظيم «الدولة الإسلامية–ولاية خراسان» واستهدف عملية الإجلاء أمام مطار كابول.

وقال النائب الجمهوري مايكل ماكول «رفض الرئيس الإصغاء إلى جنرالاته ومسؤولي الاستخبارات الذين حذروه بالتحديد بما سيحصل خلال انسحابنا» منذداً بحصول «كارثة تاريخية» و»استسلام غير مشروط أمام حركة طالبان».

واتهم بايدن وبلينكن بـ»عدم الإيفاء بالوعد» بعدم ترك أي أمريكي في أفغانستان بعد الانسحاب.

وقال زميله دان موزر ساخراً «تحملون الجميع المسؤولية ما عدا أنفسكم وحركة طالبان».

وفي حين خفف الديموقراطيون الانتقادات الصادرة من جانبهم منذ أغسطس، كثف الجمهوريون في المقابل هجماتهم خلال الجلسة التي استمرت خمس ساعات وذهب بعضهم إلى حد المطالبة باستقالة وزير الخارجية.

وصرخ براين ماست وهو يحمل صوراً لعسكرين قتلوا نهاية أغسطس في كابول «لقد تلاعبتم بأجهزة الاستخبارات».

ورد أنتوني بلينكن الذي خرج لمدة وجيزة عن هدوئه المعهود عندما اتهمه النائب روني جاكسون باستغلال مقتل العسكريين، «ما تقولونه خاطئ بكل بساطة».

ورد على نائبة اتهمته بـ»الخيانة» بقوله «أنا اخضع للمساءلة وقمنا بما كان ينبغي علينا القيام به».

وفي الجوهر، أوضح وزير الخارجية الأمريكي أن «حتى أكثر التحاليل تشاؤماً لم تتوقع انهيار القوات الحكومية في كابول قبل انسحاب القوات الأمريكية. وما من شيء يظهر أن بقاءنا لفترة أطول كان ليجعل القوات الأفغانية أكثر مقاومة واستقلالية».

وأضاف «استعدّينا لعدد كبير من السيناريوهات « ما سمح برأيه في إجلاء 124 ألف شخص.

ويشكل ذلك نقطة ضعف أنتوني بلينكن المتهم بأنه لم يبذل جهوداً كافية قبل أشهر على مهلة 31 أغسطس، لإجلاء الرعايا الأمريكيين والأفغان الذين عملوا لحساب الولايات المتحدة.

وأكد الوزير الأمريكي أنه استأنف منح تأشيرات الدخول الخاصة للمترجمين الفوريين والمساعدين الأفغان الآخرين لواشنطن التي كانت إدارة ترامب «جمدتها». إلا أن الإجراءات البيروقراطية جداً بقيت متعثرة حتى حلول الفوضى في نهاية الانسحاب.

من جهة أخرى شكرت طالبان الثلاثاء العالم على تعهدات بمئات ملايين الدولارات من المساعدات الطارئة لأفغانستان، وحضت الولايات المتحدة على إظهار «تعاطفها».

وقال وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة أمير خان متقي، إن «الإمارة الإسلامية ستبذل كل ما بوسعها لإيصال هذه المساعدة إلى المحتاجين بكل شفافية» مضيفا أن «أمريكا بلد كبير ويجب أن يكون قلبها كبيراً».

من ناحية أخرى وصف دبلوماسي أفغاني بارز من الحكومة السابقة أمس الثلاثاء الوضع المتعلق بحقوق الإنسان في بلاده بأنه يشهد حالة من التدهور حيث قال إن حقوق النساء بدأت تتلاشى تماماً في ظل حكم حركة طالبان.

وقال السفير ناصر أحمد أنديشا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف «شعب أفغانستان يحتاج لإجراء أكثر من أي وقت مضى».

ودعا المجلس لتشكيل لجنة تقصي حقائق لمراقبة ما تقوم به طالبان في البلاد.

من جانب آخر قال مسؤول حكومي سابق وتلفزيون محلي إن آلاف الأفغان احتجوا أمس الثلاثاء، بمدينة قندهار في جنوب البلاد، وذلك بعد مطالبة السكان بإخلاء مجمع سكني لعائلات من الجيش وقوات الأمن.

وتجمع المحتجون أمام منزل الحاكم في قندهار بعد مطالبة نحو 3000 أسرة بمغادرة المجمع، وذلك وفق ما ذكره المسؤول الحكومي السابق الذي شاهد الحشد.

وأظهرت لقطات مصورة بثتها وسائل إعلام محلية حشودا من الناس يسدون طريقا في المدينة.

ويقيم في المنطقة التي يشملها أمر الإخلاء أناس أغلبهم من أسر جنرالات متقاعدين وأعضاء آخرين في قوات الأمن.

وذكر المسؤول الذي تحدث مع بعض المعنيين بالقرار أنه تم إمهال الأسر، التي يقيم بعضها في المنطقة منذ قرابة 30 عاماً، ثلاثة أيام للمغادرة.

ولم يرد متحدث باسم حركة طالبان على طلب للتعقيب بشأن أوامر الإخلاء.

الاتحاد الأوروبي: الدفاع المشترك من مصلحة «الناتو» والولايات المتحدة

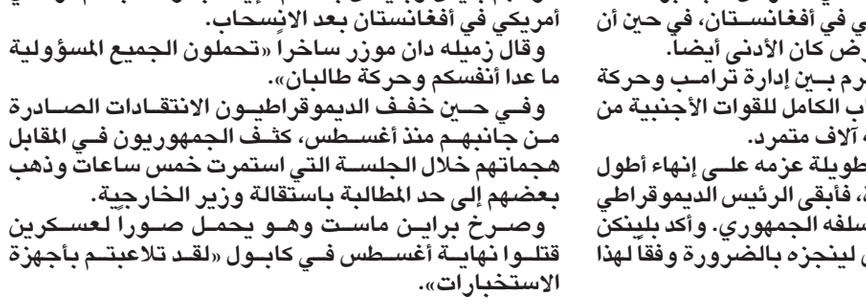
مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل

«وكالات» : اعتبر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، عن اعتقاده أن تدعيم الدفاع وتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية أمران يصبان في مصلحة حلف الناتو والولايات المتحدة.

وجاء هذا الموقف في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية نشرت، أمس الثلاثاء، وتحدث بوريل خلالها عن تداعيات انسحاب قوات الناتو بقيادة الولايات المتحدة من أفغانستان، والتحديات التي تواجهها أوروبا حالياً.

واعتبر بوريل أن ما حدث في أفغانستان مؤخراً شكل «صحوة قاسية» بالنسبة للأوروبيين، إذ «أثبتت الأحداث مرة أخرى هشاشتنا، ونحن بحاجة إلى تقييم لدور الاتحاد في أفغانستان لمعرفة الخلل الذي حصل خلال العشرين عاما الماضية».

وأوضح أن التطورات الأفغانية تجبر الأوروبيين على إجراء تفكير معمق يتجاوز مسألة تشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع، مشددا على أن المراجعة يجب أن تكون «سياسية، استراتيجية وربما ثقافية».

وتابع: «يجب على الأوروبيين أن يعوا في أي عالم يعيشون، لقد كنا نفضل عالما هادئا بفعل التجارة والاندماج الاقتصادي تحت مظلة الولايات المتحدة، ولكن تهديدات أخرى برزت خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001».

ويضيف المسؤول الأوروبي بالتأكيد على عودة صعود قوى «قديمة» مثل روسيا، الصين وتركيا تتصرف على أسس وحقائق تاريخية وربما «مختلقة» بحسبه.

ورداً على سؤال حول العلاقات مع الحكومة الجديدة في أفغانستان، كرر بوريل المواقف المعلن عنها سابقا، مشدداً على الأولوية بالنسبة للأوروبيين حالياً هي إتمام اجلاء كل من يرغب بمغادرة البلاد بشكل آمن وتأمين دخول المساعدات الإنسانية.

«الخارجية» الروسية : المشروع الأمريكي في أوكرانيا يسعى للضغط على موسكو

المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخروفا

موسكو – «وكالات» : قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، إن المشروع الأمريكي لإرساء الديمقراطية في أوكرانيا، يهدف لاحتواء روسيا وخلق وضع غير مستقر في المنطقة.

وأضافت زاخاروفا بحسب وكالة «تاس» الروسية «إنهم يقدمون لرئيس أوكرانيا فلاديمير زيلينسكي، المال للدعم، فقط من أجل تحقيق هدفهم الأساسي مجددا – الضغط على روسيا والترويج، لما يسمونه بالديمقراطية، في جميع أنحاء العالم».

وأكدت زاخاروفا، على أن المنصة الرئيسية المستهدفة عبر هذا المفهوم، هي روسيا. وقالت: «هذه أداة تستخدمها الولايات المتحدة لكبح بلادنا، ولخلق حالة من عدم الاستقرار حتى تتمكن دائما باتهامنا بذنب ما».

وشددت المتحدثة الروسية على أنه «لم يتم عمل أي شيء لصالح الشعب الأوكراني. تم عمل كل شيء ضد مصالح شعب هذا البلد».

بريطانيا : سنؤجل فرض ضوابط ما بعد بريكست على الحدود

لندن – «وكالات» : أكد وزير بريطاني أمس الثلاثاء، أن حكومة المملكة المتحدة ستؤجل فرض عدد من ضوابط ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، على الحدود، بسبب تداعيات جائحة كورونا، بحسب ما نقلته وكالة الانباء البريطانية (بي إيه ميديا).

وقال وزير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ديفيد فروست، إن الجدول الزمني الخاص بتطبيق «نفس الضوابط على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي، بنفس الطريقة التي يتم من خلالها تطبيقها على السلع القادمة من باقي أنحاء العالم»، سيتم تأجيله إلى ما بعد الخطط المقررة في مارس.

وكان من المقرر في البداية القيام بعمليات الفحص على الحدود، في الأول من يناير، لتعكس أن بريطانيا لم تعد في السوق الموحدة، بعد انفصالها عن بروكسل وانتهاء الفترة الانتقالية.

وأكدت الحكومة أمس الثلاثاء أن التغييرات، التي تتعلق بصورة أساسية، بالضوابط المفروضة على المنتجات الزراعية والغذائية، تم تأجيلها ولن يتم تطبيقها لفترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر أخرى على الأقل، بحسب ما نقلته وكالة الانباء البريطانية (بي إيه ميديا).

هونغ كونغ تتجه للإعلان عن جرائم أخرى مشمولة بقانون الأمن القومي

«وكالات» : يتوقع أن تعلن هونغ كونغ عن جنح إضافية تعد مساً بالأمن القومي، حسبما أكد مسؤول بارز الثلاثاء، استناداً إلى قانون فرضته بكين العام الماضي جرّم معظم أشكال المعارضة وغيّر صورة المدينة.

وقال كريس تانغ، قائد الشرطة السابق الذي رُقّي إلى منصب وزير الأمن هذا العام، إن المسؤولين بدؤوا العمل على تشريع محلي من شأنه أن يحدد جرائم جديدة يشملها قانون الأمن.

وقال تانغ لصحيفة تا كونغ باو الموالية لبكين «نأمل استكمال ذلك خلال الدورة القادمة للمجلس التشريعي وسنتشاور مع الناس». ونُشرت تصريحاته في تقرير على الصفحة الأولى من الصحيفة.

وفي مقابلة منفصلة مع صحيفة سينغ تاو، الموالية أيضاً لبكين، قال تانغ إن المسؤولين بصدد دراسة محاكمات مستمرة لجرائم متعلقة بالأمن القومي، للاسترشاد في التشريع الجديد.

وقال تانغ لمجلة إيست ويك التابعة لصحيفة سينغ تاو، «لم نعر كثيراً من الاهتمام لأنشطة التجسس في الماضي، والآن ندرس ما إذا يتعين علينا تنظيم ذلك».

فرضت الصين قانوناً واسعاً للأمن القومي في هونغ كونغ العام الماضي، في مواجهة احتجاجات عارمة مطالبة بالديموقراطية تخللتها أحياناً أعمال عنف.

ويستهدف القانون أي عمل يعتبر تخريباً وانفصالاً وإرهاباً وتواطؤاً من قوى أجنبية.

واستخدم بشكل واسع ضد أشخاص يعبرون عن أفكار سياسية معينة، وغير صورة المدينة المعروفة بالحريات إلى ما يشبه صورة الصين الاستبدادية.

وسيكون قانون الأمن الجديد خاضعاً للمادة 23 من دستور هونغ كونغ، وفق تانغ.

وتدعو المادة 23 هونغ كونغ إلى أن يكون لها قانونها الخاص للأمن القومي بعد تسليمها للصين في 1997.

وأثار مسعى للقيام بذلك في 2003 احتجاجات كبيرة وخشية من أن تفقد هونغ كونغ حرياتها الفريدة. وأُرجئ التشريع.

وعدم تمكن هونغ كونغ من إبرام قوانينها الخاصة بالأمن كان من الأسباب التي جعلت بكين تفقد صبرها بعد التظاهرات المطالبة بالديموقراطية في 2019 وتفرض قانونها الخاص العام الماضي.

وبعض الجنح المذكورة في المادة 23 مشمولة بالقانون، مثل الدعوة للانفصال والتخريب.

لكن جرائم جديدة قد تشمل الخيانة والفتنة وسرقة أسرار الدولة، إضافة إلى إجراءات لوقف «منظمات سياسية أجنبية» تعمل في هونغ كونغ، أو اتصال أهالي هونغ كونغ بها.

ولم يحدد تانغ جدولاً زمنياً للقانون الجديد لكنه توقع المصادقة عليه في المجلس التشريعي القادم.

وسيكون لهونغ كونغ مجلساً تشريعياً جديداً في ديسمبر بموجب نظام سياسي جديد تفرضه بكين، ينص على أن يشغل أقل من ربع مقاعده أعضاء منتخبون بشكل مباشر ويُسمح فقط لمن يعتبرون من «الوطنيين» بالترشح لعضويته.